القطاعان العام والخاص في العراق

د. واثق طه محمد
اريج عبد الرزاق طه

لقد ساد النظام الرأسمالي لفترة زمنية واستطاع فيها تحقيق تطور صناعي وتجاري واسع الا انه مع سيادة النظام الرأسمالي ظهرت انتقادات عديدة لهذا النظام تمثلت في تحقيق هدفه الاساس المتمثل في الربح على حساب جهود العاملين من الطبقة العاملة باجور قليلة وساعات عمل طويلة وبلا اجازات للعاملين مع عدم تحمل ارباب العمل (الرأسمالي) اية مسؤولية ناتجة عن العمل ما زاد تذمر العاملين وبرزت اصوات معادية له لما يهدف الى الربح ويستولي على جهود العاملين فبرزت معارضة لهذا النظام وظهر في الجهة المقابلة النظام الاشتراكي الذي اخذ من هذه الانتقادات ذريعة للاهتمام بالطبقة العاملة على حساب ارباب العمل وسار بالضد من النظام الراسمالي ومن ثم تم تبني تطبيق هذا النظام في الاتحاد السوفيتي سابقا ولاقت الافكار الاشتراكية انتشارا واسعا في بقاع كثيرة من المعمورة ووجه النظام الراسمالي تهديدا حقيقيا من النظام الاشتراكي فاضطر لانتهاج طريق وحيد لتجاوز هذا الخطر تمثل في نقل نقاط القوة من النظرية الاشتراكية للنظام الرأسمالي فأقر حدا ادنى للاجور وقلص ساعات العمل ومنح اوقاتاً للراحة والعطلة الاسبوعية والاجازات المرضية وتحمل رب العمل اصابات العمل الناتجة اثناء العمل اضافة الى ضمان صحي وسكن وخدمات ترفيهية للعاملين مما فوت الفرصة على النظام الاشتراكي في استغلال ما كان يعاني منه النظام الرأسمالي من قصور وعليه زادت رفاهية العامل تدريجيا في الدول الرأسمالية فيما تقلص وضعف النهج الاشتراكي في العالم وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي انهارت الافكار الشيوعية والاشتراكية في بقاع كثيرة من المعمورة وتوسعت الافكار الرأسمالية على غيرها في الوقت الحاضر.

ان الاقتصاد العراقي نشأ اصلا بافكار رأسمالية في بدايات القرن الماضي وكانت تعكس نمط وتوجهات النظام السياسي السائد في ذلك الوقت اذ كان التوجه رأسماليا عندما كان نظام الحكم في العراق ملكيا يرتبط بعلاقات طيبة مع بريطانيا والغرب عموما وكان الدينار العراقي وقتذاك مرتبطا بالجنيه الاسترليني وهذا يعني ارتباط الاقتصاد العراقي سلبا وايجابا بالاثار الاقتصادية لبريطانيا وهو اقتصاد رأسمالي بلا شك الا ان هذه الافكار اتجهت الى طريق ضيق بعد فك ارتباط الدينار العراقي بالجنيه الاسترليني والتوسع في انتشار المفاهيم الاشتراكية وتغير نظام الحكم من ملكي الى جمهوري ومن ثم اعتماد الاشتراكية سلوكا سياسيا وعند ذاك تحول التوجه السياسي في العراق من اقصى اليمين الرأسمالي الى اليسار الاشتراكي وتحولت في جانب وتقلصت في جانب آخر المفاهيم الرأسمالية لتحل محلها المفاهيم الاشتراكية.

وانخفضت الاهمية النسبية للقطاع الخاص لصالح تنامي وتزايد الاهمية للقطاع العام في العراق وتزايد استخدام المفاهيم الاشتراكية، الا ان واقع حال الاقتصاد العراقي والظروف السياسية التي مرت على العراق دعت الى عودة القطاع الخاص الى الساحة الاقتصادية العراقية وتوسيعه وتحميله المهام الكبيرة لخدمة وتطوير الاقتصاد العراقي وتأكد ان توسيع القطاع الخاص في العراق ضرورة ملحة ولا يمكن الاستغناء عنها مما خلق تياران مختلفان في التوجه بالاقتصاد العراقي للقطاع العام بكل ثقله ودعم الدولة له وفقا لمعايير الاشتراكية التي اكدت الربحية بعد فترة زمنية معينة وقطاع خاص يبحث عن الدعم ويطبق معايير رأسمالية في التعامل مع العامل والمادة الاولية والاسعار في السوق العراقية وعليه فقد كان لكل من الافكار الراسمالية والاشتراكية بحاله للتطبيق في السوق العراقية.

يمر الاقتصاد العراقي حاليا بمرحلة تحول من الاقتصاد المخطط المركزي الى اقتصاد السوق الحر والارتباط بمنظمة التجارة العالمية وما يتطلبه من تغيرات في القوانين الاقتصادية . التجارية والقوانين المالية وغيرها.

ان تحقيق النجاح لهذا التحول يتطلب وجود سلطة مركزية قوية وادارة كفوءة تقود العملية بسيطرة كاملة على الاحداث المتسارعة التي تنشأ عنه بحيث يتعاظم دور القطاع الخاص ويتم استقدام الاستثمار الاجنبي للبلد ضمن ضوابط تقررها الدولة وتجعل كافة الفعاليات الاقتصادية في البلاد ضمن سيطرة الدولة وصولا الى اقتصاد حر معافى وقوي وذي فعالية اقتصادية كبيرة، وينتج عن ذلك التحول في الاقتصاد انخفاض الاهمية النسبية للقطاع العام مقارنة بزيادتها لدى القطاع الخاص ورفع نسبة التشغيل في القطاع الخاص مقارنة بانخفاضها لدى القطاع العام وزيادة في قيمة المنتجات من سلع وخدمات في القطاع الخاص مقارنة بما هي عليه في القطاع العام وبالتالي زيادة قيمة المنتجات في القطاع الخاص ضمن الناتج المحلي الاجمالي للدولة.

ان القطاع العام باعتباره يمتلك امكانية استثمارية كبيرة ممثلا بالدولة فيكون له الدور المهم في مسك الحلقات الاساسية في الاقتصاد وترك الحلقات الثانوية للقطاع الخاص فعلى الدولة تقع مهمة اعادة تأهيل معمل الحديد والصلب والبتروكيمياويات وعلى القطاع الخاص الاستفادة من منتجات هذه المعامل الاساسية في شراء الحبوب البلاستيكية لانتاج مختلف السلع وكذلك في استخدام الحديد الصناعي في انتاج مختلف المعامل والسلع الرأسمالية (المكائن والآلات) والسلع غير الرأسمالية لتزويد السوق المحلية والخارجية بانواع متعددة من المنتجات. أي ان الدولة تمسك الحلقات الاساسية وتترك الحلقات الثانوية للقطاع الخاص.

ان تطور القطاع الخاص في الدول النامية جعله اكثر قدرة على التعامل مع المهام الموكلة اليه في المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني ومن الممكن خلق تعاون وتكامل وسلع بديلة فيما بين القطاع العام والقطاع الخاص الذي توسع اكثر ولديه الامكانية للتوسع اكبر في ظل مناخ استثماري صحيح. وان وجود المناخ الاقتصادي السياسي المناسب سوف يعمل على دمج بعض الشركات الخاصة لتكوين شركات اكبر اضافة الى امكانية تكوين شركات كبرى ضمن نشاط القطاع الخاص في ظل توفير الامكانيات المالية والمادية والخبرة المطلوبة. اما الشركات المملوكة للدولة وخاصة الخاسرة منها فلا بد من اعادة هيكلتها واجراء عملية الخصخصة عليها وبشكل خاص المشاريع التي تتصف بضعف مستوى الانتاجية وانخفاض مستوى الكفاءة فيها او تطوير الاسلوب الاداري المعتمد في ادارة تلك المشاريع.

ان تطوير القطاع التجاري يتطلب تحقيق معدل مرتفع من النمو في الناتج المحلي الاجمالي من خلال زيادة في معدل انتاجية العامل وتطوير الفن الانتاجي او مستوى التكنولوجيا المعتمدة في الانتاج وتحسين كفاءة استخدام الموارد المتاحة وكنتيجة نهائية زيادة العرض من خلال رفع مستوى الانتاج وبالتالي رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

في الهم الاقتصادي

كم تكون تكاليف رفع الدعم على أي مواطن!

حسام الساموك

مازال بعض الباحثين والمعنيين بالشأن الاقتصادي خصوصاً، يعتمدون التفسير احادي الجانب في تناولهم للظواهر والمشكلات القائمة بما يجعلهم اسيري المواقف التجزيئية، والتي تغلق عليهم المنافذ الى الحد الذي يعجزون . ربما . عن الوصول الى التبعات الجانبية لأية سياسة او اجراءات تنفيذية تطبق على ارض الواقع.

من هذا الاطار، تابعنا مداخلات الحلقة الدراسية التي نظمها القسم الاقتصادي في (المدى) رداً على مشروع رفع دعم المشتقات النفطية ، حين انبرى احد الاكاديميين المشاركين في الحلقة في تفسيره لما يعده مبرراً لهذا المشرع، حين احصى عدد السيارات داخل العراق بما يقرب من المليوني سيارة، واجتهد لصالح الافتراض الجدلي، ان كل سيارة تقدم خدماتها لشخصين ليخلص الى ان الدعم الذي تضطر الحكومة لتقديمه لاربعة ملايين شخص جراء استهلاكهم المشتقات النفطية سيكون له ضرره المباشر على بقية الخمسة وعشرين مليون عراقي باعتبار ان الملايين الاربعة هم المستفيدون الوحيدون من الدعم على حساب كل العراقيين الاخرين.

وبقدر احترامنا لرأي صديقنا الباحث واعتزازنا بمشاركته في الحلقة وفعالياتها نقلنا له بكل صراحة استغرابنا في حساب استهلاك المشتقات النفطية على اصحاب السيارات فقط اذا ما تذكرنا ان القضية لم تتوقف على استحواذ الزيادة المنتظرة على ما في حوزة صاحب السيارة بقدر انسحابها وبنسب ربما اكثر تأثيراً على كل فعاليات التداول وحركة السوق واسعار الخدمات، وحين يكون السؤال: لماذا، علينا ان نتذكر في اول الرحلة، كم يستوفي صاحب سيارة الاجرة ثمناً لايصال أي راكب اذا ما تضاعف ثمن لتر البنزين عشرة اضعاف ثمنه الحالي؟ ثم كم تكون اجرة سيارات النقل العام اذا ما تضاعف (سعر الكاز) خمسة وعشرين ضعفاً كما هو مقرر في الزيادة التي نشرنا جداولها.

من هذه النقطة ننتقل الى الخدمات المتنوعة الاخرى لنقول: اية خدمة او بضاعة او حاجة يسعى أي مواطن للتداول بها، هل يمكن ان تصل الى المستهلك دون ان تلعب وسائط النقل دوراً في توفرها سواء كانت مادة مستوردة او "خضرة" يجنيها له المزارع لينقلها من الريف الى المدينة ثم ينهض البقال بدوره عقب شرائها من "العلوة" بنقلها الى دكانه او "بسطيته" وحتى الحرفي وعامل البناء والصنائعي، الم يحتم عليه عمله ان ينتقل الى مكان عمله بواسطة نقل هي بالضرورة لا تسير الا بالوقود.

ثم لندع كل هذه المهن جانباً ونوجه السؤال المتواضع التالي، كم هي نسبة العراقيين الذين يستخدمون . غير مختارين . مولدات الكهرباء سواء المولدات الصغيرة الخاصة ببيت واحد او المولدات الضخمة التي يدفعون اشتراكات شهرية . هي الان مرهقة لدخولهم . مثل هذه التكاليف الباهظة، كم ستغدو مربكة . ان لم تكن مستحيلة التحمل اذا ما تم مضاعفتها لعشرة اضعاف ان لم نقل اكثر ، اعتماداً على الجداول التي نشرناها بهذا الشأن.

واخيراً نهمس لصديقنا الباحث الاقتصادي ونعود لنسأله ، كم تكون وطأة تكاليف مثل هذا الاجراء على دخلك انت بالذات، وقد اعلمتنا مسبقاً انك لا تمتلك سيارة خاصة بك؟

العراقيون يساهمون في حركة الاقتصاد الاردني

عمان / سناء النقاش

نشرت جريدة "الغد" الاردنية صباح ١٨ اب الجاري موضوعاً عنوانه (العراقيون الاكثر شراء للعقارات).

وقالت ان العاصمة احتلت المرتبة الاولى في بيع الاراضي والعقارات بين المحافظات وان المستثمر العراقي حل في المرتبة الاولى من بين ٣٨ جنسية.

وذكرت ان عدد معاملات بيوع العقارات في العاصمة بلغ الشهر الماضي (٥٧٧٩) معادلة بينما بلغ في باقي محافظات المملكة (٧٩٨١) معاملة ووصل عدد معاملات البيع في كل المحافظات ١٣٧٥٠ معاملة.

صفحة في (الحدث الاقتصادي) اهتمت بالخبر وحاولت القاء الضوءعلى هذا الخبر الاقتصادي المهم والتوسع فيه فألتقت عددا من العراقيين الذين يستثمرون اموالهم في الاردن وبالذات في العاصمة عمان ومنهم السيد صباح عبد الاحد الذي حدثنا قائلا:

لسوء الاوضاع الامنية في العراق اضطررنا الى الرحيل وكانت العاصمة عمان هي البلد الاقرب لنا والذي يتيح لنا سرعة الاتصال باهلنا واللقاء بهم اذا هزنا الشوق اليهم ولتوفر المواصلات بين العاصمتين بغداد وعمان وللانفتاح الاقتصادي في عمان حيث ان القوانين تتيح لنا حرية الاستثمار وانشاء المشاريع الصغيرة والكبيرة والاتجار بالعقارات ، لذلك رايت ان استثمر اموالي في تجارة العقارات التي تدر ارباحاً مناسبة تجعلني اعيل اسرتي الكبيرة ومساعدة اخواني العراقيين في عمان بالعمل معي ومساعدة اقاربي في العراق حيث اقوم بارسال منح شهرية لبعض منهم لاعانتهم على البطالة التي تضرب اطنابها في اغلب مفاصل الاقتصاد العراقي.

اما المواطن العراقي غازي عبد الامير من اهالي البصرة فقد سكن في عمان منذ ثلاث سنوات وهو يستثمر امواله ايضا في تجارة العقارات بشرائها وبيعها او تاجيرها للعراقيين الوافدين الى عمان للاقامة الدائمة والعمل او القادمين للاصطياف وقضاء فصل الصيف بعيدا عن اجواء الحر اللاهب والمفخخات ويقول ان العام الماضي شهد زيادة في نسبة بيوعات العقارات في عمان عن العام الذي سبقه ولنفس السبب وهو كثرة شراء العراقيين للعقارات حيث ان العراقي يحب "الملك" ولا يحب الايجار لانه يفضل الاستقرار من اجل التفرغ للعمل والاستثمار وقد احتل بيع الاراض الدرجة الاولى في نسبة البيوعات العراقيون بدأوا بالبناء وفق خرائط يرغبون فيها هم ووفق طريقة حياتهم بينما احتل بيع الشقق السكنية المرتبة الثانية وبلغ ١٢٤١ شقة سكنية.

في حين حدثنا المواطن العراقي ابراهيم خليل محمد بانه استطاع ومن خلال تجميع موارد عائلته من زوجتيه واولاده وكناته وبيع المصوغات الذهبية لبنات الاسرة من شراء عمارة كبيرة والسكن فيها واستثمار الشقق الفارغة الاخرى بعملية التاجير خاصة ان العمارات في المناطق الشعبية مثل "الهاشمي الشمالي" ارخص بكثير من وسط البلد أي مركز المحافظة كونها مركزاً تجارياً وارخص بكثير من المناطق السياحية التجارية مثل منطقة جبل الحسين.

وافاد ابنه الكبير خليل بانه استطاع استثمار المحال التي تقع اسفل العمارة في تجارة رابحة وهي بيع المواد الغذائية وتأجير باقي المحال لبائعي الموبايل ومكاتب الترجمة والبوتيكات الخاصة بالملابس النسائية وهكذا يشكل العراقيون وكما يؤكد السيد خليل قوة اقتصادية فعالة في العاصمة عمان اليوم ليس بتجارة العقارات فقط بل في الحياة التجارية وحتى الصناعية حيث قام عدد لا بأس به من الصناعيين الصغار ممن هجروا تجارتهم في بغداد للعمل في عمان بفتح ورش عمل صغيرة تضم عمالا اردنيين وعراقيين على حد سواء وتمنى السيد خليل في ختام حديثه عودة الامن والاستقرار الى العراق لكي يعود ابناؤه اليه وينعموا فيه ويعملوا وينعشوا الاقتصاد العراقي.

أسواق بغداد تشهد صعوداً ملحوظاً في اسعار المشروبات الغازية

بغداد / يحيى الشرع

يعاني المواطنون هذه الايام من صعود بعض اسعار المواد الغذائية الاساسية والتي تستنزف مدخولاتهم المتواضعة من اجل تأمين قوتهم اليومي.

(الحدث الاقتصادي) تواجدت في بعض اسواق الجملة في بغداد للاطلاع على اسباب صعود الاسعار من التجار والمواطنين اذ اجمع الكل على ان بيض المائدة والمشروبات الغازية قد ارتفعت اسعارها في سوق الجملة بنسبة ٣٠.٢٥٪ مؤخراً.

حسين البدري تاجر جملة قال ان اسعار كارتون البيض الان يباع في سوق الجملة بـ (٤٢) الف دينار بعدما كان سعره (٢٨) الف دينار قبل اسبوعين معللاً اسباب هذه الزيادةالى اغلاق المنافذ الحدودية بين العراق وسوريا لاكثر من مرة امام ارتال السيارات الكبيرة المحملة بمختلف البضائع الى العراق.

اما فائز الحاج توفيق تاجر جملة في شورجة البياع فيقول ان السبب الآخر لزيادة اسعار البيض هو انقطاع التيار الكهربائي وخاصة عن المخازن المكيفة لحفظ المواد الغذائية.وهذا الامر يترتب عليه نصب محولات ومولدات كهربائية عالية القدرة فضلا عن توظيف كادر لهذه المنظومات وصيانتها وبالتالي اقول بصراحة ان من يتحمل غلاء الاسعار هو المواطن.

عبد السلام السنجري صاحب متجر في منطقة الصدرية والتي تعد مركزاً تجاريا مهما قال ان انفلات الوضع الامني على الطرق الخارجية واضطرار التجار دفع اتاوات للعصابات وقطاع الطرق حتى يضمنوا مرور قوافلهم التجارية بامان وهذه تكلفة تضاف على حساب المواطن من قبل الموردين والتجار منحيا باللائمة على الشركات المحلية اذ يقول فور سماعهم لاي طارئ او مشكلة حدودية او تجارية يقومون برفع اسعار منتجاتهم بما لا يتحملون اية مسؤولية في ضرورة تحقيق عملية توازن للسوق المحلية بل يتحولون الى عبء على المواطن وخاصة منتجي المشروبات الغازية الذين مافتئوا يصعدون اسعارهم بنسب تتراوح ما بين ٥-١٠٪

وموضحا ان سعر دزينة المشروبات الغازية المستوردة الان وصل الى (٧,٥٠٠) دينار بينما كانت قبل اسبوعين بـ (٥,٦٠٠) دينار.

وقبل مغادرتنا شورجة البياع الرئيسة هبط سعر البيض فجاة حيث سجل سعر كرتون البيض (٣٨-٣٩) الف دينار مساءً وعادة ما يشهد السوق تقلب الاسعار حسب تاكيدات التجار والمتبضعين معاً.

الدينار العراقي في البورصة العالمية

	سعر الصرف بالدينار مقابل الدولار	سعر الصرف بالدينار مقابل عملة بلد البورصة
الاردن	١٤٧٠	٢٠٥٩
الكويت	١٤٧٤	٤٩٩٥
ابو ظبي	١٤٦٨	٣٩٥

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٠	١٤٨٠
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨